ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

# معركة تحرير إدلب... والخيارات التركية

حسن حردان

من الواضح أنّ القرار الروسي السوري في مواصلة العملية العسكرية ضدّ التنظيمات الإرهابية المسلحة، المحتلة لمحافظة إدلب وبعض مناطق الريف المجاورة، إنما هو قرار لا رجعة عنه حسب التصريحات والمواقف الحازمة والواضحة التي أعلنها كلّ من وزيري الخارجية الروسي سيرغي لافروف والسوري وليد المعلم رغم الصراخ التركي المصحوب بتهديدات تدين تركيا وتؤكد أنّ عدم تنفيذ التزاماتها في اتفاق سوتشي لم يكن نتيجة عجز وإنما كان عن قصد ويعكس سياسة تركية في المراهنة على إبقاء الوضع في محافظة إدلب على ما هو عليه لمحاولة مقايضة إنهاء وجود الجماعات الإرهابية المسلحة في المنطقة الشمالية بالحصول على تنازلات سياسية من الدولة الوطنية السورية لمصلحة جماعة الإخوان المسلمين من ناحية، وكذلك إقامة منطقة أمنية في داخل الأراضي السورية تحت ذريعة حماية «الأمن القومي التركي» من خطر قوات الحماية الكردية التابعة لحزب العمال الكردستاني من ناحية ثانية

وهذا القرار بالاستمرار في العملية العسكرية لم يرتبك أمام التهديدات التركية التي تعرّضت إحدى نقاطها العسكرية في منطقة العمليات العسكرية للقصف كما تقول أنقرة، وهو أمر إذا حصل فإنه عن طريق الخطأ ولم يكن مقصوداً كما قال وليد المعلم، لكن السؤال يجب أن يوجّه إلى أنقرة لماذا تتواجد نقاط المراقبة التركية في منطقة تواجد الجماعات الإرهابية، وهي تعرف أنها قد تكون عرضة للخطر.. وثم لماذا لا تغادر القوات التركية الأرض السورية وتتوقف عن تقديم الدعم العسكري واللوجستي للإرهابيين.. لكن كيف ستسير العملية العسكرية وما هي خيارات تركيا والاحتمالات؟

من الواضح أنه بعد بدء الجيش السوري عمليته العسكرية بدعم من الطيران الروسي، وسيطرته على العديد من البلدات والقرى الهامة في ريف حماة الشمالي ووصوله إلى الحدود الإدارية لريف إدلب الجنوبي، حشدت جبهة النصرة

وأخواتها عناصرها وبدعم عسكري تركي، وأقدمت على شنّ سلسلة من الهجمات المرتدّة في محاولة لوقف تقدّم الجيش السوري واستعادة البلدات التي خسرتها في المنطقة.. الأمر الذي يذكرنا بما حصل في محيط مدينة حلب عشية تحرير القسم الشرقي منها، حيث قامت الجماعات الإرهابية بهجمات متواصلة لفكّ الحصار عن التنظيمات الإرهابية في المدينة، واستماتة في محاولاتها وحصلت في حينها على دعم كبير من تركيا وأيضاً على مساندة أميركية بالمعلومات عبر الأقمار الاصطناعية، إلا أنهم فشلوا بعد ان تكبّدوا خسائر جسيمة بالأرواح والمعدات وقتل المئات من أهمّ الكوادر والعناصر الإرهابية المدرّبة التي كانت تقاتل انتحارياً، مما ولد حالة من الإحباط واليأس في صفوف من تبقى من هذه الجماعات بعدم إمكانية التغلب على الجيش السوري والقوات الرديفة والحليفة له وفك الحصار عن الأحياء الشرقية من حلب، لتحصل بعدها عملية الانهيار في صفوف الجماعات المسلحة في المدينة ويتمّ خروجها وتطهير كامل مدينة حلب من الإرهاب مما شكل هزيمة استراتيجية كبيرة، ليس فقط للإرهابيين ومخططاتهم ،وإنما أيضاً للمشروع الأردوغاني بالسيطرة على حلب وإقامة دولة للإخوان المسلمين في الشمال السوري وعاصمتها حلب مرتبطة بالحكم التركي..

اليوم يحسن الجيش السوري وبدعم من حلفائه، وانطلاقاً من خبرته الطويلة على مدى السنوات الماضية في مواجهة الجماعات الإرهابية بكلّ منوّعاتها والتعرّف على تكتيكاتها وأساليبها في القتال، في تحويل الهجمات الإرهابية الشرسة على المناطق المتاخمة لريف حماة، الى مصيدة لقتل والقضاء على أكبر عدد من الإرهابيين وتدمير بنيتهم القتالية الأساسية واستنزاف قدراتهم، تمهيداً لإيجاد الظروف المواتية لاستئناف واستكمال عملية تحرير محافظة إدلب بأقلّ التكاليف والخسائر البشرية والعسكرية، خصوصا أنّ الهزائم المتتالية لهجمات الجماعات الإرهابية ستكون لها انعكاسات سلبية على معنوياتها إلى جانب ما تتركه من عدم يقين لديها بالقدرة على الصمود.

عندما يتمّ القضاء على هذه الجماعات الإرهابية وفي المقدّمة منها جبهة النصرة القوة الأساسية المسيطرة على إدلب سيعني ذلك القضاء على معظم القوى الإرهابية المسلحة وانهيار من تبقى وانتهاء سيطرة الإرهابيين في إدلب، ولهذا أحسنت روسيا ومعها سورية وإيران في اعتماد تكتيك الفصل بين جبهة النصرة وأخواتها من التنظيمات المصنفة دولياً منظمات إرهابية، وبين ما زعمته تركيا من جماعات معتدلة، وأدّى هذا التكتيك إلى قطع الطريق على الغرب وتركيا في المجاهرة في الدفاع عن هذه التنظيمات، ولهذا هم حاولوا بداية الاختباء خلف ذريعة حماية المدنيين، وهو ما جعل الموقف الروسي السوري أقوى ويستند إلى الاتفاقيات الدولية في العمل للقضاء على الإرهاب في إدلب الذي يشكل خطراً ليس على سورية فقط، وإنما أيضاً على العالم كله وفي المقدّمة الدول الغربية والسعودية وتركيا التي موّلت ودعمت الإرهابيين ودفعت بهم إلى سورية..

أمام هذا الواقع الميداني والقرار الروسي السوري الحاسم بالقضاء على الإرهابيين واستعادة الدولة السورية سيادتها على كلّ شبر من أرضها، لن يكون أمام تركيا من هامش كبير للمناورة، وهي لا تستطيع وليس لها مصلحة في الدخول مرة أخرى في صدام ومواجهة مع روسيا التي تسامحت معها كثيراً وأعطتها الفرصة تلو الأخرى لتنفيذ اتفاق سوتشي وإضاعتها، حتى تمادى الإرهابيون في اعتداءاتهم على البلدات السورية الآمنة وعلى قاعدة حميميم الروسية في اللاذقية وتجاوزوا كلّ الخطوط الحمراء..

أمام توازن القوى العسكرية الذي يفرضه محور المقاومة مع الحليف الروسي في الميدان، المتوقع أن تسلك تركيا نفس التكتيك الأميركي الذي أعتمدته واشنطن عشية كلّ عملية عسكرية قام بها الجيش السوري بدعم من روسيا وحلفائه في محور المقاومة، وهو تجنّب التورّط المباشر في مواجهة مع سورية وروسيا وحلفائهما، والقتال بوساطة الإرهابيين حتى انهيارهم وهزيمتهم، وهذا يعني أنّ تركيا سوف تواصل تقديم الدعم للإرهابيين ليصمدوا وعرقلة تقدّم الجيش السوري، لكنها في النهاية أمام توازن القوى والقرار الروسي السوري بالقضاء على الإرهابيين وعدم المساومة في ذلك سوف يضطر أردوغان إلى التراجع ومحاولة البحث عن مخرج لتجنّب الصدام مع الجيش السوري وذلك عبر طلب تدخل روسيا لإيجاد هذا المخرج الذي من المحتمل أن يكون عبر إعادة إحياء اتفاق أضنة.. هذا المسار المتوقع للتطورات سيكون حصيلة طبيعية لتطورات الميدان وموازين القوى الذي يضع تركيا أمام واقع جديد حول مستقبل علاقاتها مع سورية التي تحكمها الجغرافيا.

إذا قبلت أنقرة بالعودة إلى احترام سيادة واستقلال سورية وحق شعبها في تقرير مصيره بعيداً عن اي تدخلات خارجية، وبالتالي تخلت عن أطماعها في الأرض السورية، فإنّ ذلك سوف يشكل بلا شك فرصة لإعادة تطبيع العلاقات بين تركيا وسورية.. أما إذا ما رفضت أنقرة ذلك وأصرّت على مواصلة التدخل في شؤون سورية الداخلية وعدم سحب جيشها من الأراضي السورية فهذا يعني تحوّلها إلى قوة احتلال كما قال الوزير المعلم في مقابلة مع قناة «الميادين» بالأمس، وذهاب الأمور إلى مواجهة ومقاومة قوات الاحتلال التركي والتي قد تتطوّر إلى مواجهة وحرب واسعة تطال الأراضي التركية.

# الإعلاميون في مواجهة صفقة القرن

غالب قنديل

ينعقد في بيروت لقاء إعلامي لمواجهة صفقة القرن في مناخ التصدي لمحاولات تعميم التطبيع مع العدو الصهيوني والسعي الأميركي الصهيوني لتصفية قضية فلسطين وفرض تثبيت نتائج الغزوات والحروب العدوانية الصهيونية من خلال قرارات الضم والاستيطان الصهيونية المدعومة أميركيا في الجولان العربي السوري وفي الضفة الغربية المحتلين.

ان ثمة الكثير مما يقتضي بالإعلاميين توحيد الجهود للقيام به في مواجهة صفقة القرن بوصفها مشروعا استعماريا غربيا صهيونيا يستهدف تثبيت الهيمنة على المنطقة بعدما تمكن محور المقاومة من الصمود طيلة السنوات الماضية في مجابهة أشرس الغزوات وحروب التدمير والإبادة التي شنتها القوى الاستعمارية الصهيونية بقيادة الولايات المتحدة مباشرة وبواسطة أدوات عميلة متعددة جمعت حشدا ممتدا من الحكومات التابعة حتى فصائل التكفير الإرهابية.

تمثل معركة الوعي احد أخطر جبهات التصدي لصفقة القرن التي تقدم للرأي العام العربي بوصفها طريقا إلى السلام والرخاء وحيث يشكل فضح أهدافها الحقيقية الطريق الفعلي لتحريك الشارع واستنهاضه إلى ميادين مقاومة هذه الخطة الاستعمارية.

اولا تستعمل لتسويق صفقة القرن كمية وافرة من الوعود والأوهام التي سبق أن سيق مثلها وانفضح كذبها مع جميع اتفاقات الاستسلام من كمب ديفيد إلى وادي عربة فأوسلو وينبغي التذكير بما تكشف من اخطار في سياق التطبيع مع العدو الصهيوني الذي تمتد اطماعه في الهيمنة إلى جميع الثروات والأسواق العربية وإلى تفاصيل مسام البنى الاقتصادية المحلية وحيث تسخر الولايات المتحدة وزنها السياسي والاقتصادي لفرض شراكة صهيونية مقررة في الاقتصاد العربي وما واجهته مصر والأردن وما يواجه اهلنا في الضفة الغربية المحتلة وما تزامن ظهوره من الأخطار والأطماع في زمن توقيع اتفاق ١٧ أيار المشؤوم في لبنان هي الشواهد العملية على نوايا التحكم الصهيوني بالشاردة والواردة وعلى كون التطبيع اداة هيمنة وتدمير امريكية صهيونية لفرص الاستقلال والتحرر والتنمية في بلادنا العربية.

ثانيا تمثل تصفية قضية فلسطين الخلاصة المكثفة لصفقة القرن وبذلك يتكشف السقوط النهائي لأكاذيب السلام والتسويات ومعادلات الأرض مقابل السلام فالمؤشرات الفعلية عن مضمون هذه الخطة هي الإجهاز النهائي على جميع المبادرات والالتزامات والمشاريع التفاوضية التي قدمتها الولايات المتحدة ودول الغرب طيلة نصف قرن لتمرير الاعتراف بكيان العدو لصالح تكريس اغتصاب جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وإسقاط فكرة الدولة الفلسطينية والشطب النهائي لحق العودة مع تحريك وتعميم مشاريع توطين اللاجئين لاستثارة التناقضات والتناحر بين الأشقاء بدلا من توحيد جميع الجهود في مقاومة العدو الغاصب وداعميه وهكذا تثبت التجربة بالدليل الحي ان لابديل عن المقاومة حتى دحر العدو الغاصب والتقدم على طريق التحرير والعودة.

ثالثا دفاعا عن فلسطين وحقوق شعبها في الوطن المحتل وفي الشتات ومن اجل قضية التحرر والاستقلال في جميع البلدان العربية يمثل التصدي لهذه الصفقة وفضحها وإفشالها مهمة عاجلة لجميع الأحرار والشرفاء في الوطن العربي وهذا ما يفترض توسيع نطاق التحرك وتنسيق الجهود والقدرات في المعركة السياسية والإعلامية ومناداة الإعلاميين المقاومين في الوطن العربي ليرصوا الصفوف ولينظموا تحركات موحدة ومشتركة تطلق نداء المقاومة في وجه الخطط الاستعمارية الصهيونية الرجعية.

رابعا في لبنان لابد من العمل في سبيل مجموعة من الأهداف التي تندرج في سياق التصدي لصفقة القرن ولابد من إطلاق تحركات من اجل تحقيقها بجميع الوسائل الممكنة :

سن قانون خاص ضد التطبيع الاقتصادي والثقافي والفني والإعلامي مع العدو الصهيوني في ضوء التجارب الأخيرة ومن اجل تعزيز الحصانة الوطنية التي يعمل العدو على إضعافها لاختراق المجتمع اللبناني والثأر للهزائم والخيبات التي مني بها الكيان الصهيوني في لبنان منذ اجتياح

عام ١٩٨٢ بفضل المقاومة والتضحيات الجزيلة للشعب اللبناني والدعم الإيراني والسوري الكبير للمقاومة الشعبية والمسلحة.

التصميم على التصدي للعقوبات التي فرضت على مؤسسات الإعلام المقاومة في لبنان وخصوصا قناة المنار وإذاعة النور وسائر منابر الإعلام الحرة والمقاومة العربية السورية والفلسطينية والإيرانية وتوفير المستلزمات القانونية والعملية لتحرير الإعلام المقاوم من القبضة الأميركية الصهيونية وفرض إقرار تأسيس باقة فضائية لبنانية وإتاحة حيز بث فضائي محرر من القيود الغربية والصهيونية من خلال العمل لقيام السلطات اللبنانية بواجباتها في حماية الحريات الإعلامية.

مقاطعة جميع وسائل الإعلام التي تتورط بأعمال التطبيع وتساهم بترويج صفقة القرن وعدم تمكينها من تلميع صورتها الخادعة وادعائها لاحترام تعدد الآراء حتى تنفذ إلى القطاعات الشعبية المناصرة للمقاومة والاستقلال.

تطوير انظمة مقاطعة العدو وتحديثها واحتضان المبادرات الشعبية الطلائعية في هذا المجال لقطع الطريق على محاولات التسلل الصهيونية إلى البنى الاقتصادية والثقافية والإعلامية ومنع بث السموم المخربة.

تنظيم حملات مستمرة لشرح النتائج والأخطار التي ترتبها تصفية قضية فلسطين على لبنان والمنطقة سياسيا واقتصاديا وثقافيا وبالذات على الصعيد الاقتصادي حيث يعمل الكيان الصهيوني مع شركائه في الغرب بقيادة الولايات المتحدة لتحويل التطبيع إلى فرصة لتنصيب العدو الصهيوني وكيلا إقليميا للهيمنة الغربية يتلقى كل الدعم في فرض السيطرة على جميع المجالات الاقتصادية والتقنية والإعلامية والخدمية والامنية في البلاد العربية بحيث يصبح الكيان الغاصب هو المركز الفعلي الذي تتبع له البلاد العربية في دورة حياتها اليومية وليستبيح المنطقة برمتها.

صفقة القرن هي مشروع خطير لتصفية قضية فلسطين ولفرض الهيمنة على جميع البلدان العربية بواسطة شركات قابضة اميركية صهيونية يجري تجهيزها لنهب الثروات العربية وللسيطرة على الأسواق ولإخضاع المنطقة وتدجينها ولكسر إرادة الاستقلال والتحرر.

إن التصدي الحقيقي لصفقة القرن في لبنان وإبعاد اخطار التوطين وتداعياته التي يتحدث عنها الفرقاء اللبنانيون يفترض حماية المقاومة ودعم المقاومة الفلسطينية الشعبية والعسكرية.

التمسك بالمقاومة والانعتاق من الوصاية الأميركية يقتضي التحرر من القيود والعقوبات المفروضة التي تمنع لبنان من ان يكون شريكا في نهضة الشرق الكبير ضد الهيمنة الأميركية.

لابد من التصميم على علاقة الأخوة وشراكة المصير مع الشقيقة سورية قلعة المقاومة والعروبة في هذه المعركة الوجودية كما يجب العمل على بناء رأي عام لبناني داعم لفكرة التكتل الإقليمي والشراكة مع سورية والعراق وإيران وكل من روسيا والصين في وجه الاستعمار المالي الأميركي المفروض على لبنان من خلال منظومة العقوبات المصرفية والمالية التي تستهدف حزب الله وحلفاءه ومناصريه بسبب دوره التحرري المشرف والمحوري في التصدي للأطماع الاستعمارية الصهيونية.

# هل بدأت المرحلة الروسيّة في سياسة لبنان؟

د. وفيق إبراهيم

تتوالى محاولات روسية متكرّرة لدخول الميدان اللبنانية من بوابة عروض السلاح حيناً والتأسيس لمشروع عودة النازحين السوريين الى بلادهم حيناً آخر .

وترفع في مرات ثالثة ورابعة شعار الاهتمام للمشاركة في مؤتمرات استانة الخاصة بالأزمة السورية بخلفية تقاطعاتها العميقة بها.

لكن المبرّرات الأولى المسهّلة لدور روسي كبير في بلاد الأرز، هي لبنانية أولاً، فاستقراره الداخلي، يفرض عليه الوقاية من الصراعات الإقليمية بسندٍ دولي وازن وصاعد في ا لمنطقة .

وهذا ما لا ينطبق على الأمّ الحنون فرنسا، التي تراجع نفوذها منحسراً إلى الميدان الفرنسي الأوروبي، وبصعوبة. كما انّ الأميركيين ينتقلون من خيبة أمل الى أخرى مسجلين انحيازاً لم يعد محتملاً الى جانب سياسات القضم والعدوان الإسرائيليين.

هذا ما يدفع بمعظم الفئات السياسية اللبنانية للبحث عن نقاط مشتركة واهتمامات تجذب موسكو الى بيروت.

هناك ميل إضافي نحو روسيا وهوائها لا تهتمّ بالبناء داخل المذاهب والطوائف كحال قوى الإقليم. ولا تستغلّ المذهبية والطائفية لتوسيع نفوذها، الأمر الذي يتيح لها نسج علاقات مع كامل المذاهب اللبنانية من دون استثناء، وقد لا تنسى علاقات سلفها السوفياتي بالأحزاب الوطنية والقومية فتشملها بعناية محدودة لا تسبّب لها ضرراً من الطوائف.

روسيا، إذاً على مشارف اقتحام المشهد اللبناني، تسهيلات لبنانية ـ سورية وامتعاض أميركي أوروبي فماذا تريد منه؟

يعتبر الروس أنّ الاستقرار السوري يبتدئ من لبنان الذي تعمل فيه كلّ القوى الداخلية المحسوبة على محاور الصراع في الإقليم من السعودية الى إيران فتركيا، بالإضافة إلى نحو مليون وخمسمئة الف سوري معظمهم من النازحين، يتحوّلون أوراقاً للاستخدام في التجاذب الداخلي.

لذلك، فإنّ العنوان الأول «الشرعي» للزحف الروسي الى لبنان يحمل مشروعاً كبيراً لإعادة «الممكن» من النازحين السوريين الى بلدهم، وهذا برنامج عمل ينال تأييد معظم القوى السياسية الداخلية حتى التي تعلن عكس ذلك بضغط إقليمي ـ دولي.

وهذا يؤسّس لدور رسمي لعهد الرئيس ميشال عون في التفاوض مع سورية ورعاية الروسي وفي مفاوضات أستانة فتسقط بعض الاحتجاجات الداخلية التي تعترض على أيّ علاقات مع الدولة السورية بضغط من تغطياتها السعودية الخليجية الأميركية، فيأتي أستانة بديلاً نوعياً يفتتح للبنان الطريق الى سورية عبر النازحين والتعاون الاقتصادي بالحدود المتجاورة، ما يؤدي الى تكامل تدريجي وبأبعاد اقتصادية بإمكانه الزحف نحو التقاطعات السياسية المقبلة، فالاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة.

ما يشجّع الروس على تدشين آلية روسية سورية لبنانية لبناء معادلة اقتصادية وازنة، على قاعدة سياسات معتدلة.

هذا على المستوى التبريري بيد أنّ موسكو ترى في لبنان معرّضاً لكلّ أزمات المنطقة، وأوّلها بالطبع الأزمة السورية والقضية الفلسطينية التي يشكل لبنان واحداً من أكثر دول الإقليم تأثراً لوجود نحو ثلاثة أرباع المليون فلسطيني على أراضيه، ينضوون في إطار التنظيمات الفلسطينية الفاعلة في فلسطين المحتلة وخارجها.

كما يحتوي لبنان على أكراد ملتزمين بقضاياهم في تركيا وسورية والعراق وإيران، وأرمن مناوئين للأتراك ومتعاطفين مع بلدهم الأمّ أرمينيا.

تكفي هنا الإشارة الى وجود حزب اللّه اللبناني قوة حليفة لإيران في «العالم» وصاحب الأدوار المباشرة في لبنان وسورية، وصاحب التأثير الثقافي والسياسي في اليمن والعراق ومعظم الشيعة في العالمين العربي والإسلامي.

كذلك بالنسبة الى المسيحيين اللبنانيين الوحيدين من نوعهم الذين يؤدّون دوراً سياسياً في العالم العربي والاسلامي.

هذا بالإضافة الى الإرهاب المنتشر في أكثر من منطقة لبنانية ولديه بيئته الحاضنة، إلى جانب الأخوان المسلمين الموالين لتركيا والقوى السنية الموالية للسعودية. ما يجعل لبنان مستوعباً لكلّ أزمات المنطقة، مشجعاً القوى الكبرى على الوجود القوي فيه لقراءة وجهاتها الإقليمية والإطلالة على حركتها الداخلية وتحركاتها في الإقليم.

لذلك تدخل روسيا في إطار من الاهتمام المشترك مع قوى لبنانية يترأسها التيار الوطني الحر الموالي للرئيس ميشال عون، وحزب المستقبل المرتبط بالسعودية التي تنسج علاقات جيدة مع موسكو، من دون نسيان الدور الإيراني المتحالف أيضاً مع روسيا في أكثر من موضع في الإقليم ومن خلال حزب اللّه في لبنان وسورية.

فيبدو الدخول الروسي إلى لبنان مقبولاً من الناحية السياسية، خصوصاً لجهة إيجاد حلول للنزاعات على الحدود البحرية والبرية مع الكيان الاسرائيلي، كما يمكنه إزالة الشوائب من العلاقات اللبنانية السورية «سياسياً واقتصادياً» وبما يتعلق بالخلافات الحدودية براً وبحراً.

وهذا يكشف مدى أهمية السياسة الروسية في لبنان لكنها قد تصطدم بعراقيل أميركية وأوروبية تستعر بحدة التنافس مع موسكو على لبنان الموالي لها تاريخياً، ولا شك في أنها ذاهبة إلى اصطناع عراقيل، لكنها لا تكون قوية لدرجة تمكنها من كبحه. لأنّ القوى الداخلية المحسوبة عليها أصبحت ضعيفة، ومحدودة أيضاً.

هناك قطبة مخفيّة تعمل عليها موسكو ـ وهي محاولة لربط إمكانات الغاز في لبنان وسورية في إطار تحالفي معها، ينافس المحور الأميركي للغاز في المنطقة الذي يضمّ مصرّ و«إسرائيل» وقبرص واليونان.

وبما أن لا قدرة للبنان على الالتحاق بحلف غاز فيه «إسرائيل»، ولا يستطيع منافسته تجارياً فإنّ التحالف مع سورية الواعدة بالغاز وروسيا الأولى عالمياً في إنتاجه، يوفر للبنان مسالك تصريف في إطار الهندسة الروسية للسيطرة على أسواق الغاز العالمية.

هل «يعسكر» الروس في لبنان؟ فرصهم كبيرة، وإمكاناتهم تشكل دواء للبنان، إنما المطلوب فقط، ان تعترف الطبقة السياسية اللبنانية بأهمية روسيا في توفير معظم مستلزمات لبنان بما فيها التغطية العسكرية والسياسية والاقتصادية في إطار سياسي حيادي يبعدها عن صراعات الإقليم واتجاهاته التدميرية.